دعوة سودانية أممية إلى الإسراع بتشكيل آلية مراقبة اتفاق السلام

دعت الخرطوم والأمم المتحدة، إلى الإسراع بتشكيل الآلية العليا لمراقبة ومتابعة وتقييم اتفاق السلام في السودان.

جاء ذلك خلال لقاء في العاصمة الخرطوم جمع عضو مجلس السيادة الانتقالي، محمد حسن التعايشي، ورئيس البعثة الأممية المتكاملة بالسودان (يونيتامس)، فولكر بيرتس، بحسب بيان للمجلس.

وقال المجلس إن اللقاء بحث مسار تنفيذ اتفاق جوبا للسلام الموقع بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، في 3 أكتوبر الماضي، بالتركيز على الآلية العليا لمراقبة ومتابعة تقييم الاتفاق.

ولا يوجد إطار زمني معلن لتشكيل هذه الآلية، لكن الخرطوم تقول إن ثمة بطء في تنفيذ اتفاق السلام، بما فيه تشكيل آلية مراقبته، جراء نقص التمويل.

وتناول اللقاء "ضرورة الإسراع في تشكيل الآلية، التي تضم إلى جانب حكومة السودان الحركات الموقعة على الاتفاق ودول الترويكا (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج) وتشاد وجنوب السودان"، وفق البيان.

وفي 9 يونيو الماضي، وقعت دول "الترويكا" والهيئة الحكومية للتنمية بشرقي إفريقيا (إيغاد) كشهود وضامنين لاتفاق السلام.

قوات الجيش فرضت حواجز حديدية وطوقت الشوارع

تونس: كروفر وتراشق بالحجارة بين مؤيدي ومعارضي تجميد البرلمان

تراشق مع قوات الامن

توافد مئات التونسيين إلى محيط مقر مجلس النواب غربي العاصمة، أعقب ذلك وقوع اشتباكات وحالة كر وفر بين مؤيدي ومعارضي قرار تجميد البرلمان في البلاد.

أعلن الرئيس قيس سعيد، عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها.

ووفق مراسل الأناضول، كثفت قوات الجيش والأمن التونسي تواجدها أمام مقر البرلمان، فيما فرضت حواجز حديدية وطوقت الشوارع الجانبية المحيطة للفصل بين المؤيدين والمعارضين.

واحتشد المئات من مؤيدي قرارات سعيّد على بعد عشرات الأمتار من المعارضين، ما أدى إلى وقوع اشتباكات وإصابات من الجانبين، وسط حالة من الكر والفر والرشق بالحجارة في محيط مقر البرلمان.

وصدت قوات الجيش محاولة عشرات المعارضين، من تسلق الباب الحديدي لمقر البرلمان (طوله حوالي 4 أمتار) ودخول مجلس النواب.

وندد أنصار حركة النهضة (53 من أصل 217) بقرارات سعيد معتبرين إياها "انقلابا" على الشرعية والثورة سيؤدي إلى أزمة سياسية واجتماعية أسوأ من التي تشهدها تونس.

وبالمقابل وصف المؤيدون قرارات سعيد بـ"التصحيحية" خاصة عقب إخفاق الساسة في معالجة الأزمات المتتالية التي تشهدها البلاد.

وفي تصريح للأناضول، قال رئيس كتلة ائتلاف الكرامة (18 مقعدا من أصل 217) سيف الدين مخلوف، إن "قرارات سعيد باطلة، وأن الدستور التونسي لا ينص على تجميد نشاط البرلمان أو تغيير رئيس الحكومة".

وأضاف أن "نواب البرلمان سيدخلون المقر للتمسك بالقانون والدستور وإعلان رفض الانقلاب على الديمقراطية".

مؤيدي حزب النهضة

من جانبها اعتبرت كتلة قلب تونس (29 من أصل 217) في بيان، قرارات سعيد بـ"الخرق الجسيم للدستور"، والذي سيؤدي بالبلاد إلى الرجوع لـ"حكم الفرد".

بدوره حمّل حزب التيار الديمقراطي (يساري) في بيان، "مسؤولية الاحتقان الشعبي، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وانسداد الأفق السياسي للائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة وحكومة هشام المشيشي".

منعت قوة من الجيش رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي ونائبته سميرة الشواشي من دخول مقر البرلمان في قلب العاصمة تونس، بحسب فيديو بثه الغنوشي على صفحته.

وجاءت قرارات سعيد إثر احتجاجات شهدتها عدة محافظات تونسية بدعوة من نشطاء؛ والتي طالبت بإسقاط المنظومة الحاكمة واتهمت المعارضة بالفشل، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية.

ويُنظر إلى تونس على أنها الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في إجراء عملية انتقال ديمقراطي من بين دول عربية أخرى شهدت أيضًا ثورات شعبية أطاحت بالأنظمة الحاكمة فيها، ومنها مصر وليبيا واليمن.

لكن، منذ يناير الماضي، تعيش تونس على وقع أزمة سياسية بين سعيد والمشيشي؛ بسبب تعديل وزاري أجراه الأخير ورفضه الرئيس.

شخص يضرم النار في نفسه احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية

لبنان: احتجاج أمام منزل ميقاتي عقب استشارات تسمية رئيس للحكومة

تجمع عدد من المحتجين منتصف أمام منزل المرشح المحتمل لرئاسة الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، عشية الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس البلاد ميشال عون لاختيار رئيس حكومة جديد.

وأفاد شهود لمراسل الأناضول بأن المحتجين عبروا عن رفضهم لتكليف ميقاتي رئيسا للحكومة، في وقت تشير فيه التطورات السياسية الأخيرة إلى أن كتل نيابية عدة تتجه إلى تسميته لهذا المنصب. وقال محتجون إنهم يرفضون ميقاتي رئيسا للحكومة؛ كونه أحد رموز المنظومة السياسية الحاكمة التي أوصلت البلاد إلى الانهيار الاقتصادي، بحسب المصدر نفسه.

وشهد مدخل المبنى الذي يقطن فيه ميقاتي وسط بيروت، انتشارا لعناصر مكافحة الشغب التابعة لقوى الأمن الداخلي؛ حيث شكلوا جدارا بشريا منعا لاقتحام المدخل من قبل المتظاهرين.

وميقاتي هو نائب حالي عن مدينة طرابلس (شمال)، وسبق أن ترأس الحكومة في لبنان مرتين، الأولى عام 2005 والثانية عام 2011، ومعروف عنه بأنه أتى إلى السياسة من قطاع رجال الأعمال.

وتأتي هذه الاستشارات النيابية المرتقبة عقب اعتذار رئيس "تيار المستقبل" سعد الحريري عن تشكيل الحكومة بعد أكثر نحو 9 أشهر على تكليفه بالمهمة. وطوال تلك الفترة، حالت خلافات بين عون والحريري، دون تشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار كارثي في مرفأ بيروت.

وفي 17 أكتوبر 2019، اندلعت في لبنان احتجاجات شعبية مستمرة على نحو متقطع، تتهم النخبة السياسية الحاكمة بالفساد وانعدام الكفاءة. وأضرم مواطن لبناني النار في نفسه، احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية في بلاده، وفق إعلام محلي.

ووفق صحيفة "النهار" اللبنانية الخاصة، "أقدم شاب على إحراق نفسه في منطقة باب الرمل بطرابلس (شمال) احتجاجًا على تردّي الأوضاع المعيشية وعدم قدرته من تأمين الطعام لمنزله".

وأوضحت الصحيفة أن "الأهالي تمكّنوا من إنقاذه في اللحظة الأخيرة، وتمّ إسعافه ونقله إلى مستشفى السلام في طرابلس لتلقّي العلاج".

وتشهد طرابلس، مظاهرات حاشدة احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، وعدم توافر الوقود المخصص لتوليد الكهرباء.

ومنذ عام ونصف، يعاني اللبنانيون أزمة اقتصادية غير مسبوقة أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلا عن شح في الوقود والأدوية وغلاء قياسي في أسعار السلع الغذائية.

احتجاجات في لبنان

«قلب تونس»: قرارات سعيد «خرق جسيم» للدستور

اعتبرت كتلة "قلب تونس" البرلمانية، أن القرارات المتخذة من الرئيس قيس سعيد، "خرق جسيم للدستور"، ورجوع بالبلاد إلى "الحكم الفردي".

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها.

وقالت الكتلة (29 نائبا من أصل 217) في بيان، إن "القرارات المتخذة من قبل الرئيس قيس سعيد هي خرق جسيم للدستور ولأحكام الفصل الـ80 منه، وأسس الدولة المدنية وتجميعا لكل السلطات في يد رئيس الجمهورية والرجوع بالجمهورية التونسية للحكم الفردي".

وعبرت "قاب تونس" عن تمسكها بدولة القانون والمؤسسات، وأضافت أنها "تحترم الشرعية الانتخابية وترفض أي قرار يتنافى مع مخرجاتها المؤسساتية"

كما أكدت انحيازها "لمطالب شعبنا المشروعة والتي لا طالما دعونا لتحقيقها وطالبنا كل الأطراف بالانكباب على العمل عليها عوض الانخراط في المعارك السياسوية الزائفة".

ودعت الكتلة مجلس نواب الشعب (البرلمان) إلى الانعقاد فورا، كما دعت "رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى تولي مهامه الشرعية وتفادي إحداث فراغ في مؤسسة رئاسة الحكومة".

وطالبت الجيش والأمن الوطنيين "بالالتزام بدورهما التاريخي الوطني لحماية الدولة ومؤسساتها وقيم الجمهورية وثوابتها والشعب وأمنه".

منعت قوة من الجيش التونسي رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي ونائبته سميرة الشواشي من دخول مقر البرلمان في قلب العاصمة التونسية، بحسب فيديو بثه الغنوشي على صفحته الرسمية.

متحدث الرئاسة التركية يدين تعليق الديمقراطية في تونس

استنكر متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن، تعليق العملية الديمقراطية في تونس، فيما جدد نائب رئيس "حزب العدالة والتنمية" نعمان قورتولموش، موقف أنقرة المبدئي الرافض للانقلابات أينما كانت.

جاء ذلك في تغريدة عبر تويتر، تعليقا على إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد، تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه.

وأضاف قالن: "نرفض تعليق العملية الديمقراطية وتجاهل الإرادة الديمقراطية للشعب في تونس الصديقة والشقيقة".

وأردف: "ندين المحاولات الفاقدة للشرعية الدستورية والدعم الشعبي، ونثق أن الديمقراطية التونسية ستخرج أقوى من هذا المسار".

بدوره أكد نعمان قورتولموش، نائب رئيس "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، على موقف أنقرة المبدئي الرافض للانقلابات أينما كانت في العالم. جاء ذلك في تصريحات صحفية من العاصمة الأذربيجانية باكو، التي يزورها حاليا.

ولفت قورتولموش إلى أن تركيا شهدت انقلابات عديدة في الماضي، وأضاف: "نحن نقف ضد الانقلابات في أي مكان بالعالم من حيث المبدأ، لأنها تتجاهل الإرادة الحرة للشعب".

ومضى قائلا: "نحن أمة تدرك أن الانقلابات ضد حكومة شرعية منتخبة من الشعب، وبرلمان شرعي منتخب، جريمة ضد الانسانية، بغض النظر عن الجهة التي تقوم بها".

الغنوشي: مجلس النواب التونسي قائم وسيستكمل أعماله

قال رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، إن مجلس نواب الشعب قائم وسيستكمل أشغاله في البلاد.

جاء ذلك في تصريح للغنوشي، نشره حساب مجلس نواب الشعب التونسي على "فيسبوك"، غداة إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه.

وأوضح الغنوشي أن "تجميد أعمال مجلس نواب الشعب دعوة غير دستورية وغير قانونية ولا تستقيم، وأن مجلس نواب الشعب بالجمهورية التونسية قائم وسيستكمل أشغاله".

وأكد أنه "لم تقع استشارته من قبل قيس سعيد رئيس الجمهورية، حول تفعيل الفصل 80 من الدستور، وأن غير ذلك "ادعاء كاذب".

واختتم قائلا: "نطمئن الشعب التونسي وأصدقاء تونس في العالم أن صوتها الحر لن يخبو أبدا بإذن الله تعالى".

قالت الرئاسة التونسية في بيان: "بعد استشارة كلّ من رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، وعملا بالفصل 80 من الدستور، اتخذ رئيس الجمهورية قيس سعيّد، قرارات حفظا لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة".

وبحسب نص الفصل 80 من الدستور التونسي، الخاص بالإجراءات الاستثنائية، فإنه "لرئيس الجمهورية في حالة خطرٍ داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السيرُ العادّي لدّواليب الدّولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية".

واشترط الفصل 80 من الدستور أن تلك الحالة الاستثنائية يتم اتخاذها "بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشّعب وإعلام رئيس المحكمة الدّستورية، على أن يعلن عن التّدابير في بيان إلى الشعب".

وأوضحت الرئاسة أن القرارات "تضمنت إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي (البرلمان) لمدّة 30 يوما".